

الفصل الثالث عشر

وسائل مقاضاة إسرائيل

١- المسؤولية الدولية لإسرائيل^(١)

تتوافر أحكام المسؤولية الدولية في القانون الدولي في حالة إخلال الدولة بالتزاماتها واجبة النفاذ سواء كان مصدرها اتفاقاً دولياً تكون طرفاً فيه أو حكماً عرفياً أو حكماً قررته المبادئ العامة في النظم القانونية المختلفة .

ويترتب على هذه المسؤولية التزام الدولة بإزالة ما ترتب على إخلالها بالتزاماتها من النتائج، وإمكان مطالبتها بالتعويض .

وقد سبق الكلام عن الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل مخالفة بذلك التزاماتها المترتبة على العرف والاتفاقات الدولية (ومنها ميثاق الأمم المتحدة واتفاقات القانون الدولي الإنساني) . ومحكمة العدل الدولية هي الأداة القضائية الرئيسية المختصة بنظر الدعاوى المتعلقة بالمسؤولية الدولية، إلا أن ولايتها اختيارية بحيث إنه لا يمكنها نظر إحدى القضايا إلا إذا وافق خصومها على ذلك سواء بإعلانهم قبول ولايتها الجبرية بصفة مطلقة أو أن يعلق القبول على شرط التبادل من جانب عدة دول أو دول معينة أو إذا كانت الدولة قبلت الولاية الجبرية للمحكمة في اتفاقية دولية تكون طرفاً فيها .

وقد تضمنت الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الإبادة الجماعية والعقاب عليها لعام ١٩٤٨ المادة التاسعة التي تنص على إحالة المنازعات بين الدول الأطراف بشأن تفسير أو تطبيق الاتفاقية إلى محكمة العدل الدولية، وإسرائيل من بين الدول أطراف هذه الاتفاقية .

(١) د. حامد سلطان: القانون الدولي العام في وقت السلم .

٢- المسؤولية الجنائية للإسرائيليين

يتضمن النظام الدولي عدة آليات لمقاضاة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب والعدوان والجرائم ضد الإنسانية .

(أ) المحاكم الجنائية الدولية الخاصة؛

يجوز لمجلس الأمن إنشاء محاكم جنائية دولية لمحاكمة الإسرائيليين مرتكبي الجرائم المشار إليها على نحو إنشائه في عام ١٩٩٣ محكمة يوغوسلافيا السابقة وكذا محكمة رواندا عام ١٩٩٤ .

ومن الواضح أن إصدار هذا القرار يتطلب موافقة المجلس بأعضائه الدائمين (الذين يملكون حق الفيتو) .

(ب) المحكمة الجنائية الدولية؛

سبق الكلام عن تعريف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية طبقاً للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كما أشرنا إلى بعض جرائم الحرب الإسرائيلية وخاصة قتل الأسرى المصريين، وتلك التي ارتكبتها إسرائيل في حربها الوحشية على غزة .

ويثور التساؤل عما إذا كان من الممكن محاكمة المسؤولين الإسرائيليين المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم أمام المحكمة الجنائية الدولية، خاصة وأن السلطة الفلسطينية طلبت من المدعى العام للمحكمة إجراء تحقيق في تلك الجرائم، وتقدمت إليه بتقرير أعدته الجامعة العربية في هذا الشأن .

الواقع، أن المدعى العام أثار في حديث له لصحيفة الحياة بتاريخ ١٥ مايو ٢٠٠٩ مسألة وضع السلطة الفلسطينية وما إذا كان في استطاعتها الخضوع لسلطة المحكمة الجنائية الدولية .

ودون الخوض في الجدل القانوني في هذا الشأن، فإنه يتعين الإشارة إلى اختصاصات هذه المحكمة طبقاً لنظامها الأساسي على النحو التالي :

- تختص المحكمة موضوعياً بنظر جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان .

- ويجب أن تكون الجريمة قد ارتكبت في إقليم دولة طرف في النظام الأساسي للمحكمة أو من أحد رعايا دولة طرف فيه . كما أن لها أن تمارس اختصاصها عندما توافق دولة ليست طرفاً على اختصاص المحكمة وتكون الجريمة قد ارتكبت في إقليم هذه الدولة أو يكون المتهم من رعاياها (مادة ١٢ / ٣) .

- عند حدوث حالة حقيقية يدعى فيها بارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم المشار إليها ، فإنها تحال للمدعى العام للمحكمة إما عن طريق الدولة الطرف أو من مجلس الأمن وفقاً للفصل السابع من الميثاق ، كما أن للمدعى العام أن يحرك الدعوى بقرار منه .

هذا ، ويلاحظ أن إسرائيل ليست طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة ، أما السلطة الفلسطينية فإن وضعها القانوني بالنسبة للنظام الأساسي للمحكمة محل بحث المدعى العام حسبما ذكر في مقاله .

أما عن احتمال إصدار مجلس الأمن قراراً بإحالة الجرائم الإسرائيلية إلى المحكمة - على نحو ما فعل إزاء الرئيس السوداني عمر البشير - فإن من غير المحتمل ذلك بسبب (القيتو) الذي تملكه الولايات المتحدة وغيرها من الدول دائمة العضوية في المجلس .

(ج) محاكم الدول التي تطبق الاختصاص العالمي؛

تأخذ بعض الدول بالاختصاص العالمي بنظر جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ومحاكمة مرتكبيها أيّاً كان محل ارتكاب الجريمة .

ومن بين هذه الدول بلجيكا وإسبانيا وبريطانيا .

ولا شك في أن رفع الدعاوى ضد المسؤولين الإسرائيليين عن ارتكاب تلك الجرائم أمام محاكم تلك الدول يعد من الوسائل الفعالة التي يمكن اللجوء إليها .

(د) المحاكم الوطنية؛

تختص المحاكم الوطنية بنظر الجرائم التي ترتكب على أراضيها (كما قد تختص بنظر الجرائم التي ترتكب خارج إقليم الدولة في أحوال معينة ، ومن ذلك ما تنص عليه المادة الثانية من قانون العقوبات المصري من انطباقه على الجنايات المخلة بأمن الحكومة وتقليد وتزييف العملة . .) .

وقد أثار ما نشر عن جرائم قتل الأسرى المصريين التي ارتكبتها إسرائيليون خلال حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ غضب الرأي العام المصري واستنكاره ودفع بعض منظمات حقوق الإنسان والمحامين إلى جمع الشهادات والوثائق بشأن هذه الجرائم وإقامة الدعاوى أمام المحاكم المصرية ضد مرتكبيها ولا نعلم مصير هذه الدعاوى .

وعلى أية حال ، فلا شك في أن المحاكم المصرية تختص بمقاضاة المسؤولين الإسرائيليين عن ارتكاب جرائم قتل الأسرى المصريين ، حيث ارتكبت على الأراضي المصرية ، وهي جرائم لا تسقط بالتقادم .

* * *

خاتمة

على مدى ستين عاماً، لم تكف إسرائيل عن انتهاك الشرعية الدولية في علاقاتها مع الشعب الفلسطيني والدول العربية، وخاصة استخدام القوة لتحقيق أهدافها التوسعية، وقد مضى على احتلالها غير المشروع للأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية أكثر من أربعين عاماً لم تنقطع خلالها عن إحداث تغييرات جغرافية وديموغرافية فيها بهدف فرض أمر واقع فيها من أجل الاستيلاء عليها في أية تسوية تعقدها مع الأطراف العربية خارج إطار القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وبالرغم من أن الصهيونية قد نجحت في تحقيق هدفها بإقامة دولة لليهود في فلسطين، وعلى الرغم من أنها تمكنت من توسيع رقعة هذه الدولة وعقد معاهدة سلام مع كل من مصر والأردن، إلا أن هذا النجاح يعتبر محدوداً لأن غالبية اليهود لا يزالون رافضين الهجرة إلى إسرائيل، بل إن نسبة المهاجرين منها إلى الخارج في تزايد مستمر، فضلاً عن أنها قد فشلت في الاندماج في المنطقة، وتزايدت قوة المقاومة لمطامعها.

وقد أدرك فريق من المفكرين الإسرائيليين أن مستقبل دولتهم يبدو مظلماً، وأنها لا يمكن أن تعيش دائماً في حروب متواصلة، ومن ثم ظهرت منذ الثمانينيات ما تعرف بحركة «ما بعد الصهيونية» التي تدعو إلى تخلي إسرائيل عن الأهداف التوسعية الصهيونية لكي تصبح دولة ديمقراطية لكل مواطنيها، وتبرز الظلم الذي أوقعته الصهيونية بالفلسطينيين، كما ظهر فريق «المؤرخين الجدد» الذي أثبت ما لجأت إليه الصهيونية من تزيف الوقائع بشأن حرب ١٩٤٨ وكشف - من واقع الوثائق الإسرائيلية بعد نشرها - عمليات التطهير العرقي الذي صاحب نشوء إسرائيل.

ولكن هاتين الحركتين ووجهتا بهجوم شرس من جانب غالبية رجال الفكر والسياسة فى إسرائيل، وبدا واضحاً أن المجتمع الإسرائيلى يتجه نحو اليمين المتطرف، الأمر الذى يؤكده اختيار ليبرمان- الذى يدعو لنسف السد العالى وضرب غزة بالقنابل النووية- وزيراً للخارجية فى حكومة نيتانياهو. وكان أول تصريح أدلى به ليبرمان هو عدم التزامه بقرارات مؤتمر أنا بوليس (مع التزامه بخطة الطريق التى أعلنت إسرائيل ١٤ تحفظاً عليها!). كما طالب عرب ١٩٤٨- الذين يمثلون ٢٠٪ من سكان إسرائيل- بأن يقسموا يمين الولاء للدولة والاعتراف بيهوديتها وإلا حرموا من الحقوق السياسية وعوملوا كأجانب مقيمين فيها.

وقد أثبتت السياسات الإسرائيلية بشأن التسوية مع الفلسطينيين أن لا فرق يذكر بين الحكومات- يمينية أو يسارية أو وسط- فالحكومات العمالية هى التى بدأت عمليات الاستيطان فى الأراضى العربية المحتلة، وشتت الحروب ضد الدول العربية، وحكومة شامير قبلت التفاوض معهم لمجرد كسب الوقت لمواصلة عمليات الاستيطان (حيث اعترف شامير بأنه كان ينوى التفاوض لعشر سنوات!)، وحكومة رابين اتخذت من اتفاقات أوسلو غطاءً شرعياً للاستمرار فى بناء المستوطنات وتهويد القدس. أما حكومة نيتانياهو الأولى فقد عرقلت تنفيذ الاتفاقات المذكورة، وأخيراً فإن باراك عرض على عرفات حلولاً لا يمكن قبولها، ومنها بسط إسرائيل سيادتها على الحرم القدسى، ثم جاء شارون لينسف عملية السلام ويعيد احتلال المناطق الفلسطينية ويدمر البنية الأساسية للسلطة الفلسطينية. واتخذ كل قادة إسرائيل من «أمن إسرائيل» المبرر للتوسع فى الأراضى العربية وانتهاك كافة مبادئ الشرعية الدولية، ولم تكن إسرائيل لتتخذ تلك المواقف إلا بسبب ما لمستته من ضعف الدول العربية وانقساماتها من جهة، وخلل النظام الدولى الذى تسيطر عليه الولايات المتحدة - حليفاتها التى تدعمها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً - من جهة أخرى. والواقع، أن النظام الدولى الحالى قد ثبت عجزه عن حمل إسرائيل على احترامه، وخاصة بسبب سيطرة الدول الكبرى على قرارات الأمم المتحدة بممارسة حق الفيتو.

ولا يزال القانون الدولى العام والإنسانى قاصراً عن فرض أحكامه. فمحكمة العدل الدولية لا تملك إصدار الأحكام إلا على الدول التى تقبل ولايتها، والمحكمة

الجنايئة الدولية لا تختص إلا بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والعدوان والجرائم ضد الإنسانية إلا إذا كانوا من رعايا دولة طرف في نظامها الأساسي أو إذا ارتكبت الجريمة إحدى هذه الدول أو بناء على طلب من مجلس الأمن الذي تسيطر عليه الدول الكبرى .

ومن ناحية أخرى ، فإنه بالرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة ينص على جواز وقف عضوية الدولة التي تمعن في انتهاك أحكام ، بل وجواز فصلها (المادة السادسة) ، كما أن من سلطات مجلس الأمن أن يصدر ضد أية دولة تهدد السلم والأمن الدوليين - طبقاً للفصل السابع - قرارات رادعة من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات وقطع العلاقات الدبلوماسية ، بل إن من سلطته استخدام القوة المسلحة ضدها ، فإن الدول الكبرى تحول دون تطبيق هذه الجزاءات ضد حليفاتها باستخدام حق القيتو .

السفير/ طاهر شاش

مصر الجديدة. يونيو ٢٠٠٩